

Distr.: General
16 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ويسون (أنتيغوا وبربودا)

المحتويات

مسألة غوام

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

طلبات الاستماع

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة جزر تركس وكايكوس

طلبات الاستماع

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

طلبات الاستماع

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيعة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-10008X (A)



تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
مسائل أخرى

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٥.

مسألة غوام (A/AC.109/2018/9)

٦ - وأردفت قائلة إن الولايات المتحدة قد دعت، في قرار الجمعية العامة ١٠٢/٧٢، إلى تحمل مسؤوليتها في أن تتيح لشعب غوام أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ومساعدة غوام في بلورة أفكار بشأن كيفية التغلب على التحديات الراهنة التي تعوق قدرتها على تحقيق الحكم الذاتي. وقد حذف مشروع القرار الصادر هذا العام هذا الحكم رغم أن غوام لم تحصل بعد على الحكم الذاتي. وعلاوة على ذلك، فقد حذفت العبارة المتعلقة بإدخال الإقليم قسراً في خضم التوترات الإقليمية، وهو ما يشكل تجاهلاً واضحاً للشهادة التي أدلى بها وفد غوام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ أمام اللجنة الرابعة. ومع اقتراب نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، يجب على الولايات المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها في مساعدة غوام على تحقيق إنهاء الاستعمار، ويطلب من اللجنة اعتماد صيغة قرار الجمعية العامة ١٠٢/٧٢، مع إدخال تعديلات تقنية لا غير. ويمكن أن يؤثر إدخال تغييرات جوهرية على القرار تأثيراً سلبياً على عملية إنهاء الاستعمار.

طلبات الاستماع (المذكرة ١٨/٠٤)

٧ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى المذكرة ١٨/٠٤ المتعلقة بمسألة غوام، والتي تضمنت طلبات استماع. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٨ - تقرر ذلك.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٩ - الرئيس: قال إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات، وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٠ - السيدة ليميتياكو (ائتلاف غواهان للسلام والعدالة): قالت إنه ينبغي للجنة الرابعة أن تتصرف على نحو جازم في دعم جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لممارسة حقها في تقرير المصير، وينبغي أن تتعاون الولايات المتحدة مع غوام حتى يُتاح لشعب الشامورو أن يمارس هذا الحق غير القابل للتصرف. وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي يقدمه المجتمع الدولي، فقد صوتت الولايات المتحدة، كما هو متوقع، ضد قرار الجمعية العامة ١٠٢/٧٢، مدعية، في جملة أمور، أن صيغته تنطوي على إشكاليات وأن إيفاد الأمم المتحدة بعثة لدراسة المسألة يشكل إهداراً للموارد.

١ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة بشأن غوام (A/AC.109/2018/9).

٢ - السيد ريفيرو روساريو (كوبا): طلب من الرئيس توضيح الطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها اللجنة مع الرسالة التي تشير إلى مشروع القرار المتعلق بمسألة غوام (A/AC.109.2018/L.16) والواردة من المديرية التنفيذية للجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق.

٣ - الرئيس: قال إن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي غير مسموح لها، بموجب النظام الداخلي، أن تثير هذه القضايا. والأهم من ذلك أنه لا يمكن للجنة أن تبت في الطلب بسبب ورود الرسالة بعد الانتهاء من مناقشة مشروع القرار. غير أنه يمكن مناقشة المسألة في تاريخ لاحق إذا طلبت إحدى الدول الأعضاء ذلك.

الاستماع إلى ممثلي الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي

٤ - الرئيس: قال إن ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سيُدعون، وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى التحدث أمام اللجنة وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٥ - السيدة بلاس (لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار): تحدثت عن طريق وصلة فيديو باسم حاكم غوام، فقالت إن قرار الجمعية العامة ١٠٢/٧٢ لا يزال مطبقاً إلى الآن وتظل الحالة في إقليم غوام دون تغيير لأن الجزيرة تواجه بصورة مستمرة تحديات ناجمة عن مركزها كإقليم تابع للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن مشروع القرار الجديد (A/AC.109/2018/L.16) يرسم صورة مختلفة تماماً. وقد أدخلت تغييرات جوهرية قد تعرقل مسعى غوام للحصول على حق تقرير المصير وتعوق عملية إنهاء الاستعمار فيها، بما في ذلك اقتراح حذف عبارات أساسية تتعلق بإنهاء الاستعمار والتحديات غير المالية والسكان الأصليين. وأدخلت أيضاً تغييرات هامة فيما يتعلق بالحكم الذي أصدرته المحكمة الاتحادية للولايات المتحدة والذي يؤثر على إجراء استفتاء شعبي في الجزيرة، وهو مثال على الكيفية التي تضطهد بها الولايات المتحدة غوام. وليس هناك سبب يدعو إلى إدخال هذه التغييرات في القرار لأنها لا تعكس بدقة الحالة الراهنة لغوام بوصفها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي.

١١ - ومضت تقول إن استمرار سريان الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية للولايات المتحدة في قضية الاستفتاء الشعبي في الجزيرة يشكل عائقاً رئيسياً أمام الحصول على دعم كامل للقرار. وفي هذه القضية، ادعى أحد سكان غوام أنه حرم من المشاركة في الاستفتاء الشعبي بشأن مسألة إنهاء الاستعمار بسبب انتمائه العرقي؛ وعلى العكس من ذلك، فقد حُرم من المشاركة بسبب عدم استيفائه المعايير القانونية بصفته أحد السكان الأصليين في غوام، وهو ما يحدد بحسب طول مدة الإقامة، وليس على أساس العرق كما تدعي الدولة القائمة بالإدارة. وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أن لسكان غوام الأصليين الحق في تحديد هويتهم وانتمائهم، وكذلك في تقرير هياكلهم واختيار أعضاء مؤسساتهم وفقاً لإجراءاتهم الخاصة. وقد استغلت الدولة القائمة بالإدارة التنوع الذي تتميز به الجزيرة ضدها حيث قضت بأن الاستفتاء غير الملائم المتعلق بمسألة إنهاء الاستعمار يشكل انتهاكاً للحقوق المدنية في الولايات المتحدة. ومن المفارقات أن هذا القرار ينتهك الحق في تقرير المصير بموجب القانون الدولي. ولن تؤدي عملية إنهاء الاستعمار بموجب قوانين المستعمر إلا إلى استعمار شعب غوام إلى الأبد. وقد حُدد موعد عقد جلسة الاستماع القادمة في هذه القضية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٤ - وأضافت قائلة إنه يوصى بأن تعتمد اللجنة صيغة قرار الجمعية العامة ١٠٢/٧٢ المتعلق بمسألة غوام مع إدخال تحديثات تقنية لا غير، لأن هذا القرار يعكس بدقة الحالة التي لم تتغير على أرض الواقع. وليس هناك مبرر لحذف عبارات أساسية متصلة بإنهاء الاستعمار والتحديات غير المالية والسكان الأصليين والشواغل المتعلقة بالحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية بشأن الاستفتاء الشعبي. وبالمثل، ينبغي أيضاً الإبقاء على الحكم الذي يحث الدولة القائمة بالإدارة على تحمل مسؤوليتها في أن تتيح لشعب غوام أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والفقرة المتعلقة بإدخال الإقليم قسراً في خضم التوترات الإقليمية. وستؤدي التغييرات المقترحة إلى تكريس نظرة مغايرة للحقيقة الواقعة على أرض الواقع في الإقليم وسيكون لها تأثير سلبي على عملية إنهاء الاستعمار. وينبغي إرجاء البت في مشروع القرار المقترح بشأن غوام لمواصلة النظر فيه بغية إدخال التصويبات اللازمة على النص.

مسألة جزر تركس وكايكوس

(A/AC.109/2018/15)

١٥ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن جزر تركس وكايكوس (A/AC.109/2018/15).

طلبات الاستماع (المذكرة 07/18/Add.1)

١٦ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى المذكرة 07/18/Add.1 التي تضمنت تجميعاً لطلبات الاستماع المتعلقة بمسألة جزر تركس وكايكوس. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على الطلب الإضافي الوارد في تلك الوثيقة.

١٧ - تقرر ذلك.

١٢ - وأضافت قائلة إن ائتلاف غواهان أوصى بأن تستخدم الأمم المتحدة نفوذها لحمل الولايات المتحدة على المشاركة في عملية إنهاء الاستعمار في غوام بروح من التعاون، وتنفيذ المبادئ المتعلقة بإنهاء الاستعمار وفقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية. وينبغي للجمعية العامة، في المقام الثاني، ألا تُدخل سوى تحديثات تقنية على قرارها ١٠٢/٧٢، لأن من شأن التغييرات المقترحة على القرار أن تؤثر سلباً على عملية إنهاء الاستعمار.

١٣ - السيدة مونيوز (منظمة "غواهان المستقلة"): قالت إن من المتوقع أن تخسر حكومة غوام، بسبب قانون تخفيض الضرائب وتشجيع الوظائف الصادر في عام ٢٠١٧، ما مقداره ٦٧ مليون دولار من الإيرادات في عام ٢٠١٨. وقد اتخذ المسؤولون المحليون تدابير لخفض التكاليف من أجل التخفيف من أثر تلك الخسارة الكبيرة، بما في ذلك التخفيضات التي طالت ميزانية لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار، وأفرقة العمل التي شهدت الميزانية المخصصة لأنشطتها في مجال التوعية انخفاضاً بنسبة ٦٠ في المائة بالإضافة إلى الخسائر المتعلقة بالمبالغ المرحلة. ولذلك، فقد تأثرت بشدة قدرة

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

الجزر تتحمل التكلفة الكاملة لجميع التعويضات وخدمات الإسكان والاستحقاقات الممنوحة للحاكم. ويُعفى الحاكم من الامتثال لمدونات قواعد السلوك التي تنطبق على المسؤولين المنتخبين وموظفي الخدمة المدنية بموجب دستور جزر تركس وكايكوس؛ ونتيجة لذلك، يتصرف الحاكم فعلياً وكأنه فوق القانون. ويندرج مجالاً ضبط الأمن والدفاع ضمن المسؤوليات المناطة دستورياً بالحاكم، وقد كان أداؤه في هذا الصدد غير ملائم على الإطلاق، وهو ما تشهد عليه الخروقات التي تعرضت لها آليات مراقبة الحدود على يد المهاجرين غير الشرعيين. وفي الحالات النادرة التي تسنى فيها اعتراض سبيل هؤلاء المهاجرين، تحملت الخزنة العامة لجزر تركس وكايكوس تكاليف إعادتهم إلى أوطانهم، وغالباً ما يوفق هؤلاء المهاجرون في إثبات الإقامة داخل الإقليم.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن الدول القائمة بالإدارة مدعوة، بموجب قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٠، إلى ضمان ألا تكون أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، في الأقاليم المستعمرة متعارضة مع مصالح سكان تلك الأقاليم ومعركة لتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ويتواصل فشل المملكة المتحدة الذريع في الوفاء بهذا الالتزام حيث أنها لم تقدم أية توجيهات لمنع إقصاء مواطني الإقليم من فرص التعيين في مناصب الإدارة العليا والمتوسطة في الشركات الأجنبية. وقد طلب القرار أيضاً إلى الدول القائمة بالإدارة أن تتخذ التدابير اللازمة لتعويق أو منع أي تدفق منتظم للمهاجرين والمستوطنين إلى الأقاليم الخاضعة لإدارتها يكون من شأنه الإخلال بالتركيب الديمغرافي لتلك الأقاليم والحيلولة دون ممارسة شعوب تلك الأقاليم ممارسة حقيقية لحقها في تقرير المصير والاستقلال، ولتجنب أي نزوح قسري، كلي أو جزئي، لسكان الأقاليم المستعمرة. ومع ذلك، يصل أسبوعياً مئات المهاجرين غير الشرعيين إلى جزر تركس وكايكوس، ولم يبذل مكتب الحاكم ولا الدولة القائمة بالإدارة جهداً يذكر لمنع هذا التدفق الكاسح.

٢٤ - وأردف قائلاً إن الدول القائمة بالإدارة ملزمة، بموجب القرار ذاته، بأن تهيئ في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها الظروف التي تمكنها من نيل الاستقلال الحقيقي والاعتماد على الذات اقتصادياً. ومع ذلك، فالبرلمان البريطاني على وشك أن يسن، بواسطة أمر يصدر عن مجلس الملكة، إجراءات ستؤدي إلى نتيجة معاكسة، وهو ما من شأنه أن يشلّ صناعة الخدمات المالية التي تعتمد عليها الأقاليم بوصفها مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة. ولا يوجد أي بديل آخر لتوليد

١٨ - الرئيس: قال إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات، وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٩ - السيد روبرتس (مبتدى تركس وكايكوس): قال إن الحكومة البريطانية اعتمدت من جانب واحد مرسوماً يقضي باستحداث سجلات عامة لمصالح الأفراد والكيانات الذين يمارسون أعمالاً تجارية في الأقاليم البريطانية لما وراء البحار. ونتيجة لذلك، لم تعد تلك الكيانات تستفيد من الخصوصية فيما يتعلق بأصولها، وتعرضت للتجريم إحدى الدعامات الأساسية لتوليد الدخل لجزر تركس وكايكوس وغيرها من الأقاليم البريطانية لما وراء البحار. ويشكل هذا المرسوم إجراءً شنيعاً ومشوباً بالنفاق وتمييزاً لأنه ينتهك المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة ولا يسري على الأقاليم البريطانية في جيرسي وجزيرة مان، التي تأوي كيانات مصرفية خارجية كبيرة. وقد اعتُمد هذا المرسوم المتسم بالقسوة في وقت كان فيه العديد من أقاليم ما وراء البحار يسعى إلى الخروج من الدمار المريع الناجم عن موسم الأعاصير التي شهدتها عام ٢٠١٧. وعوض أن تقدم الحكومة البريطانية المعونة إلى الأقاليم البريطانية لما وراء البحار، فقد اختارت أن تجردهم من كل شيء.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن المسائل الأخرى المثيرة للقلق البالغ تتضمن عدم تحرك الحكومة البريطانية أثناء اجتياح موجات الهجرة غير القانونية لجزر تركس وكايكوس وسعي الحاكم الذي عينته بريطانيا إلى السيطرة على المجالس التشريعية المدارة محلياً. ويتعين على الأمم المتحدة أن تنظر بجدية في السلوك البريطاني إزاء الشعوب المكافحة لجزر تركس وكايكوس، وهي مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إلغاء هذا المرسوم.

٢١ - السيد غيبس (منظمة جزر تركس وكايكوس للمجتمعات التراثية): قال إن حقوق الإنسان للمواطنين المولودين في جزر تركس وكايكوس لا تزال تتعرض للانتهاك على يد المملكة المتحدة التي لم تخضع للمساءلة عن عدم امتثالها للمادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن حاكم الإقليم تعينه وزارة الخارجية والكمونولث في لندن دون أن يكون للحكومة المنتخبة محلياً أو شعب جزر تركس وكايكوس أي دور في ذلك، ولكن الخزنة العامة لتلك

٣٠ - السيد كريستوفر (من السكان الأصليين الفرجينيين أبا عن جد): قال إن جزر فرجن تعاني من الخضوع لسيطرة دولة تتجاهل بشكل صارخ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات ذات الصلة، وتنتهك المعاهدات الدولية، لا سيما معاهدة عام ١٩١٦ المبرمة بين الدانمرك والولايات المتحدة، التي تتضمن أحكاماً تضمن مصلحة السكان الأصليين الفرجينيين أبا عن جد في الاحتفاظ بحيازة أراضيهم بحيث تكون معفاة من الضرائب أو غير خاضعة للنظم الضريبية المجحفة. وقد أدى ذلك إلى رواج ثقافة الفساد التي ينجم عنها التلاعب بالنظم القضائية والانتخابية ويتعرض بسببها دستور الولايات المتحدة للتجاهل. وأكد أن الأشخاص الذين يمثلهم لا يملكون سبيلاً واحداً للانتصاف ولا يمكنهم إسماع صوتهم، وهم محرومون من مواردهم الطبيعية وأراضيهم التي نزعها منهم أعضاء كونغرس الولايات المتحدة والرؤساء الحاليون والسابقون.

٣١ - واستطرد قائلاً إن المطلوب من الأمم المتحدة أن تذهب إلى ما هو أبعد من الاستماع إلى مقدمي الالتماسات وأن تشارك في عمل حقيقي لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومن المأمول أن تُعالج الالتماسات المقبلة المتعلقة بتلك الممارسات المشبوهة وألا يكون من تقاليد الأمم المتحدة السماح بتجاهل تلك المسائل دون اتخاذ إجراءات مجدية. وتتسق الإجراءات التي تتخذها الدولة المسيطرة مع الرغبة في إلغاء حق شعب في تقرير مصيره. وقد عملت هذه الدولة بصورة منهجية على تفكيك نظام التعليم، وتخلت بشكل كامل عن الزراعة، ونفذت قوانين ترمي إلى تقييد تمتع السكان الأصليين الفرجينيين أبا عن جد بمواردهم الطبيعية، وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان. وذكر أنه عرض الالتماس على اللجنة لأن جميع السبل القانونية التي قدمتها الولايات المتحدة بموجب دستورها قد استنفدت وجرى تجاهلها بعد ذلك. ولذلك، فهو يطلب اتخاذ تدابير متابعة لضمان تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) والقرارات ذات الصلة بحيث تنتفي الحاجة إلى تقديم التماسات عاماً بعد آخر بشأن المسألة نفسها.

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/72/69؛ A/AC.109/2018/L.9؛ E/2018/56)

٣٢ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى الوثيقتين A/72/69 و E/2018/56 اللتين تضمنتا تقرير الأمين العام وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على التوالي.

الدخل أو المعونة المالية أو سبل تخفيض التكاليف. وتعرقل المملكة المتحدة النمو وتعوق تنمية الأقاليم وتسرع وتيرة التراجع إلى الوراء باتجاه التبعية والخضوع بصورة أشد للاستعمار.

٢٥ - ومضى يقول إن جزر تركس وكايكوس لا تزال تتحمل تكاليف الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة مثلما فعلت على مدى السنوات التسع الماضية، وهو ما استنزف موارد حيوية اقتطعت من مشاريع الخدمات العامة الأساسية، بما فيها إصلاح المدارس التي لا تزال تكافح من أجل التعافي من آثار إعصاري إيرما وماريا. وقد ساهمت إخفاقات مكتب الحاكم ووزارة الخارجية والكومنولث في وقوع الأحداث قيد التحقيق، ولذلك ينبغي أن تتحمل المملكة المتحدة، وليس جزر تركس وكايكوس، تلك التكاليف.

٢٦ - ورأى أن الحالة في جزر تركس وكايكوس تستدعي إجراء تقييم نزيه ومحيد، لأن الدولة القائمة بالإدارة تواصل الحكم عن طريق مرسوم، وتصدر قوانين بشأن الإقليم، في حين لا يتمتع هذا الأخير بأي تمثيل داخل البرلمان البريطاني. وقد طُلب إلى اللجنة إيفاد بعثة زائرة إلى جزر تركس وكايكوس لتقييم أوضاع حقوق الإنسان والمساعدة في تحميل الدولة القائمة بالإدارة المسؤولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة
(A/AC.109/2018/16)

طلبات الاستماع (المذكرة ١٨/٠٨)

٢٧ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/AC.109/2018/16) وإلى المذكرة ١٨/٠٨ التي تتضمن تجميعاً لطلبات الاستماع. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على طلبات الاستماع.

٢٨ - تقرر ذلك.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٢٩ - الرئيس: قال إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات، وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

الدراسة برنامج عمل لمواجهة التحديات الإنمائية الرئيسية في تلك الأقاليم. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة أن تنظر في قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع برامج تعاون مع منظمات منظومة الأمم المتحدة الأوسع، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣٨ - السيد ألكسايف (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يتبع دائماً نهجاً حذراً فيما يتعلق بتنفيذ وكالات الأمم المتحدة للإعلان، لأنه يعتقد ببساطة أن من الواجب أن تظل الولاية الحالية في منظومة الأمم المتحدة دون تغيير. ولذلك، فقد أسندت بالفعل لجميع المؤسسات، بما فيها اللجنة والوكالات المتخصصة، ولاية محددة بشأن تقديم المساعدة في هذه المجالات. وينبغي ألا يُخلّ مشروع القرار المعروض على اللجنة بالصلاحيات والولاية الحالية.

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.9: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٣٩ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2018/L.9.

الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/AC.109/2018/L.6)

مشروع القرار A/AC.109/2018/L.6: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٤٠ - اعتمد مشروع القرار A/AC.109/2018/L.6.

مسائل أخرى

٤١ - السيد نوغلاي (بابوا غينيا الجديدة): حث أعضاء اللجنة على أن تنظر في المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق بمسألة كاليديونيا الجديدة (A/AC.109/2018/L.22) ومشروع القرار المتعلق بمسألة توكيلاو (A/AC.109/2018/L.23).

رفعت الجلسة الساعة ٤٠:١١.

٣٣ - الرئيس: قال، في معرض إشارته إلى طلبات الاستماع الموافق عليها في إطار البند السابق من جدول الأعمال، إن مقدمي الالتماسات سيُدعون، وفقاً للممارسة المعتادة المتبعة في اللجنة، إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات، وسيُنسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

٣٤ - السيد كوربن (مشروع دراسات التبعية): قال إن مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال الأمم المتحدة أمر شديد الأهمية لتعزيز استعداد تلك الأقاليم لتولي سلطات الحكم الذاتي الكامل. ويمكن أن تكون النتائج الرئيسية للدراسة المعنونة "تقييم الفرص المتاحة لتعزيز التكامل بين الأعضاء المنتسبين في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، والتي نشرتها اللجنة الاقتصادية، مفيدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ على حد سواء.

٣٥ - ومضى يقول إن هذه الدراسة قد بحثت التحديات الإنمائية المشتركة، بما في ذلك قابلية التأثير بتغير المناخ والأخطار الطبيعية، وإمكانية الحصول على الطاقة الموثوقة، والقدرات المؤسسية المحدودة، وكذلك ارتفاع نسبة الدين العام وقابلية التعرض للتأثير المالي الخارجي، بما في ذلك تأثير الدول القائمة بالإدارة، في بعض الحالات. وحددت الدراسة خيارات استراتيجية لتعزيز تكامل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مع المنظمات الإقليمية والدولية والآليات الإنمائية في منطقة البحر الكاريبي وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

٣٦ - واستطرد يقول إن الدراسة كشفت أن المجالات الرئيسية التي قدّمت فيها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المساعدة تتعلق بمسائل الحد من مخاطر الكوارث، وتقييم مدى الفقر والحد منه، والتكيف مع تغير المناخ، وبناء القدرات. وقد تبين أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي متكاملة بشكل كبير مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، على الرغم من إبداء القلق من إمكانية الاستغناء تدريجياً عن نظام الاتحاد الأوروبي المتعلق ببلدان وأقاليم ما وراء البحار التي تديرها المملكة المتحدة عقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

٣٧ - وأضاف قائلاً إنه قد تبين أن بإمكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الوصول إلى العديد من مجالات الدعم الإنمائي من خلال منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. وقد اقترحت